

4

المخاطر

80

إدارة المخاطر

82

عوامل المخاطر



الحد من المخاطر

معمل الحوية لاستخلاص سوائل الغاز الطبيعي، حقل الحوية، المملكة العربية السعودية

تحرص أرامكو السعودية على إدارة المخاطر بكل حذر وذلك من خلال إطار إدارة المخاطر لديها، حيث تضطلع لجنة الاستدامة وإدارة المخاطر والصحة والسلامة والبيئة المنبثقة عن مجلس الإدارة بمهام الرقابة والإشراف على مخاطر محددة.

وتتبع الشركة أنظمة دائمة التطور تساعد في التنبؤ بالمخاطر المحتملة، والاستعداد للتعامل معها، والاستجابة لها، ومن أمثلتها المخاطر ذات الصلة بأعمال أرامكو السعودية وأنشطتها، وبيئتها القانونية والتنظيمية، وأي خطر من شأنه المساس بالمملكة.



إدارة مواجهة المخاطر

أهداف إدارة المخاطر

تزاوّل أرامكو السعودية أعمالها في قطاع يتسم بتقلبات الأسواق، والأعمال الخطرة، ومشايخ لا يمكن التيقن من مخرجاتها. ويمثل تحمّل المخاطر المدروسة سمة رئيسية وضرورية من ممارسة أرامكو السعودية لأعمالها. وتدير أرامكو السعودية مخاطرها الاستراتيجية والتشغيلية والمالية وتلك المتعلقة بالامتثال من خلال التقييم المستمر والاستجابة المناسبة لها.

إطار عمل إدارة المخاطر

يضطلع مجلس الإدارة بمسؤولية الإشراف على إدارة المخاطر في إطار قيادته الاستراتيجية للشركة. وتتولى لجنة الاستدامة وإدارة المخاطر والصحة والسلامة والبيئة التابعة لمجلس الإدارة مسؤولية الإشراف على إطار عمل إدارة المخاطر ورصد المخاطر المحددة.

ويتمحور الدور الرئيس للجنة الاستدامة وإدارة المخاطر والصحة والسلامة والبيئة حول مراقبة إدارة المخاطر في الشركة بوجه عام، ومساعدة مجلس الإدارة فيما يلي:

- (1) مسؤولية القيادة والتوجيه والإشراف المتعلقة بمستوى قبول الشركة للمخاطر، ودرجة تحمّل المخاطر، وإطار عمل المخاطر، واستراتيجية المخاطر.
- (2) حوكمة وإدارة المخاطر الاستراتيجية والتشغيلية ومخاطر الاستدامة والقضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة.
- (3) غرس ثقافة في الشركة تؤكد على فوائد إدارة المخاطر وإبراز مزاياها.

يتكوّن إطار عمل إدارة المخاطر المؤسسية في أرامكو السعودية من مجموعة من السياسات والإجراءات والأنظمة والبنية التنظيمية لإدارة المخاطر بشكل شامل، وتتبع نموذج الخطوط الثلاثة. إذ تشكل قطاعات الأعمال التشغيلية ودوائر المساندة الخط الأول، ولأن هذه القطاعات والدوائر هي صاحبة المخاطر، فإنها تتحمل المسؤولية الرئيسة المتمثلة في تحديد مخاطرها وإدارتها. ويشمل الخط الثاني دوائر وإدارات متخصصة لإدارة المخاطر تكون مسؤولة عن رصد المخاطر وإعداد التقارير بشأنها، وتقديم التوجيه لأصحاب المخاطر. وتشمل هذه الدوائر والإدارات كلاً من منع الحسائر، وحماية البيئة، وأمن المعلومات، وإدارة الطوارئ وضمان استمرارية الأعمال، وإدارة الامتثال، والدوائر المعنية بإدارة المخاطر

المالية، ووظائف إدارة مخاطر المجموعة. فيما تمثل إدارة التدقيق الداخلي الخط الثالث، وتمثل مسؤوليتها في تقديم تأكيد مستقل لإدارة الشركة ولجنة المراجعة حول فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية.

وتلزم سياسة إدارة المخاطر المؤسسية العالمية في أرامكو السعودية الشركات التابعة والكيانات الخاضعة لسيطرتها التشغيلية بإدارة المخاطر بطريقة منظمة، تحت إشراف مجالس إدارتها المعنية. ويوصى بتطبيق أنظمة ممارسات إدارة المخاطر المؤسسية نفسها للشركات المنتسبة التي لا تسيطر عليها أرامكو السعودية.

وتضطلع اللجنة التنفيذية للمجموعة بالإشراف على إطار عمل إدارة المخاطر المؤسسية على مستوى الإدارة، ويرأس هذه اللجنة رئيس الشركة وكبير إدارييها التنفيذيين، الذي يرأس أيضًا لجنة الصحة والسلامة والأمن والبيئة للمجموعة، التي تتولى الإشراف على عملية إدارة مخاطر الصحة والسلامة والأمن والبيئة، والأمن السيبراني، واللجنة الاستراتيجية للمجموعة التي تتولى مراجعة المسائل ذات المخاطر الاستراتيجية، ولجنة تعارض المصالح وأخلاقيات العمل. وتضطلع لجان أخرى على مستوى الإدارة بالإشراف على الموضوعات المتعلقة بالمخاطر، مثل اللجنة التوجيهية للاستدامة.

إطار عمل إدارة المخاطر المؤسسية

مجلس الإدارة

لجنة المراجعة

لجنة الاستدامة وإدارة المخاطر والصحة والسلامة والبيئة

الإدارة التنفيذية

اللجنة التنفيذية للمجموعة

يعتمد الإطار على نموذج الخطوط الثلاثة

الخط الثالث
التدقيق الداخلي

يوفر ضمان الاستقلالية على فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية

الخط الثاني
وظائف المخاطر والرقابة

رصد المخاطر والإبلاغ عنها وتقديم التوجيه

الخط الأول
موجودات ومرافق الأعمال

تعريف وإدارة المخاطر

تقييم مخاطر الأعمال

أدرجت أرامكو السعودية المناهج التي تتبعها مختلف الدوائر في تحديد المخاطر التي تواجه تحقيق أهداف العمل وتقييمها والحد منها ومراقبتها وإعداد التقارير بشأنها، ضمن المحطة السنوية لأرامكو السعودية، وذلك من خلال نظام مبني على مبادئ وإرشادات شهادة الأيزو 31000. ويشمل ذلك تصعيد مستوى الجهة المسؤولة عن إدارة المخاطر، حسب الضرورة، من خلال المستويات التنظيمية لأرامكو السعودية، مما يُشكل تسلسلاً هرمياً لمستويات المخاطر بدءاً من المخاطر على مستوى الدوائر إلى المخاطر على مستوى أرامكو السعودية. وتجري اللجنة التنفيذية للمجموعة مراجعة سنوية لأهم المخاطر التي تواجهها أرامكو السعودية، آخذة بعين الاعتبار المخاطر التي تُبلِّغها بها قطاعات الأعمال، والمخاطر الناشئة التي تُقِيم بدءاً من أعلى نقطة في المستوى الإداري الهرمي بالشركة إلى أدنى نقطة فيه. وتُحاط اللجنة التنفيذية للمجموعة بمستجدات المخاطر الفردية على نحو ربع سنوي، فيما تُعرض العديد من المخاطر سنوياً بالتفصيل على اللجنة التنفيذية للمجموعة ولجنة الاستدامة وإدارة المخاطر والصحة والسلامة والبيئة التابعة لمجلس الإدارة.

اتخاذ القرار

للحد من حالات الغموض التي تكثف عملية التخطيط والمساعدة في إدارة تغير المخرجات، أدرجت أرامكو السعودية تقييم المخاطر ضمن تخطيطها الاستراتيجي والاستثماري. وتخضع السيناريوهات الاستراتيجية للاختبار في ظروف غير مؤاتية، وتخضع كافة المشاريع والاستثمارات لعملية اتخاذ قرارات متعددة المراحل تتضمن تقييمات المخاطر ومراجعات ضمان القيمة، ويتضمن هذا اتخاذ قرارات مدروسة بشأن المخاطر المتعلقة بالفرض المحتملة في جميع أنحاء الشركة.

فئات المخاطر الرئيسية

المخاطر المتعلقة بأعمال أرامكو
السعودية وأنشطتها

- العرض والطلب على النفط الخام
- البيئة التنافسية
- التغير المناخي
- التطورات الاقتصادية أو السياسية في آسيا
- المخاطر التشغيلية والأخطار
- تنفيذ المشاريع الحالية والمستقبلية
- عدم كفاية التأمين
- الأعمال الإرهابية والنزاعات المسلحة
- احتياطات المواد الهيدروكربونية
- الأوبئة والجوائح
- المكاسب من صفقات الاستحواذ والتكامل
- أعمال أرامكو السعودية في عدد من الدول
- الإدارة العليا والموظفون الرئيسيون
- الاعتماد على أنظمة تقنية المعلومات

← لمزيد من المعلومات انظر الصفحة 82

المخاطر المتعلقة بالجوانب القانونية والتنظيمية

- الدعاوى والإجراءات القضائية
- التغييرات التنظيمية
- العقوبات والقيود التجارية
- التراخيص والتصاريح الحكومية
- اللوائح البيئية
- آلية سعر التكافؤ

← لمزيد من المعلومات انظر الصفحة 89

المخاطر المتعلقة بالمملكة

- التوجيه الحكومي بشأن الطاقة الإنتاجية
- القصى المستدامة
- الطلب المحلي على الغاز
- قطاع المواد الهيدروكربونية
- عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي
- ارتباط الريال السعودي بالدولار الأمريكي
- المشاريع الحكومية

← لمزيد من المعلومات انظر الصفحة 93

إدراك المخاطر

إن المخاطر التالية لا تشمل بالضرورة جميع المخاطر التي تؤثر على أرامكو السعودية، فربما تكون هناك مخاطر أخرى كذلك لا تعلمها أرامكو السعودية في الوقت الحالي، أو ترى أنها ليست جوهرية في الوقت الحالي، ولكنها في المستقبل قد تصبح مادية أو قد تؤثر على أعمالها ومركزها المالي ونتائج أعمالها أو سعر أوراقها المالية في السوق. ونتيجة لهذه المخاطر وغيرها، فإن توقعات الأحداث

والظروف المستقبلية التي يتناولها هذا التقرير السنوي قد لا تحدث على النحو الذي تتوقعه أرامكو السعودية، أو قد لا تحدث إطلاقاً. وعليه، يجب دراسة جميع البيانات الاستشرافية الواردة في هذا التقرير السنوي في ضوء هذه التوضيحات وينبغي على المساهمين عدم الاعتماد بشكل غير مبرر على البيانات التطلعية.

نشير إلى أن المخاطر المبينة في هذا القسم غير مرتبة بالضرورة وفقاً لأهميتها أو تأثيرها المتوقع على أرامكو السعودية.



المخاطر المتعلقة بأعمال أرامكو السعودية وأنشطتها

العرض والطلب على النفط الخام

تتأثر نتائج أعمال أرامكو السعودية وتدفقاتها النقدية تأثراً كبيراً بالعرض والطلب على النفط الخام في الأسواق العالمية وعلى السعر الذي تتبع به النفط الخام.

تمثل مبيعات النفط الخام المصدر الرئيس للإيرادات والدخل الآخر المتعلق بالمبيعات الموحدة الخاصة بأرامكو السعودية، التي بلغت 44.2% و47.0% للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2025 و2024 على التوالي. ولذلك، تتأثر نتائج أعمال أرامكو السعودية وتدفقاتها النقدية تأثراً كبيراً بالسعر الذي تتبع به النفط الخام.

ويتأثر العرض والطلب العالميان على النفط الخام وسعر بيعه بعدد من العوامل التي تقع خارج نطاق سيطرة أرامكو السعودية، وتتضمن:

- توقعات الأسواق بشأن الإمدادات المستقبلية والطلب وأسعار النفط ومنتجاته.
- الأوضاع الاقتصادية والسياسية العالمية والأحداث الجيوسياسية، بما في ذلك الأوضاع والأحداث التي تؤثر على التجارة الدولية (ومنها طرق النقل التجارية) أو الدول المنتجة الأخرى.
- القرارات التي تتخذها المملكة أو غيرها من الدول المنتجة بشأن مستويات الإنتاج (وتجدر الإشارة إلى أن المملكة عضو في منظمة أوبك).
- تأثير الكوارث الطبيعية والأوبئة والجوائح التي تطال الصحة العامة على العرض والطلب على النفط الخام، والظروف الاقتصادية بشكل عام والقدرة على توريد النفط الخام.
- اكتشاف مصادر جديدة لإمدادات النفط والغاز، والقدرة على تعزيز الاستخلاص من المصادر القائمة التي لم تكن تُعد مجدبة اقتصادياً في السابق.
- إيجاد أساليب جديدة للتنقيب عن النفط الخام وإنتاجه ونقله، أو التطوير التقني للأساليب المتبعة حالياً.
- الاستثمارات الرأسمالية لشركات النفط والغاز المتعلقة بأعمال التنقيب عن احتياطات النفط الخام وتطويرها والإنتاج منها.

- تأثير التغيير المناخي في الطلب على المواد الهيدروكربونية وأسعارها (يُرجى الرجوع إلى الخطر: التغيير المناخي).
- التغيرات التي تطرأ على الأنظمة أو اللوائح البيئية أو الأنظمة المطبقة على النفط الخام والمنتجات المتعلقة به أو على قطاع الطاقة بشكل عام (يُرجى الرجوع إلى الخطر: اللوائح البيئية).
- أسعار وتوفر موارد الطاقة البديلة، بما في ذلك الطاقة المتجددة.
- استخدام وسائل النقل الكهربائية، والتطورات التقنية في خلايا الوقود المستخدمة في السيارات الكهربائية سواء من حيث تكلفتها أو عمرها التقديري، والتغيرات في أساليب النقل المفضلة.
- الظروف الجوية التي تؤثر على ميزان العرض والطلب.
- التقلبات في سعر الدولار الأمريكي، العملة المستخدمة في تسعير النفط الخام عالمياً.
- أنشطة تداول النفط الخام.

شهدت أسعار النفط الخام الدولية تقلبات كبيرة في السابق وقد يحدث ذلك في المستقبل. على سبيل المثال ارتفع سعر خام برنت بشكل كبير في فبراير 2022 نتيجة للنزاع الروسي الأوكراني وما أعقبه من عقوبات دولية إلى جانب عوامل الاقتصاد الكلي الأخرى المؤثرة. ومنذ ذلك الحين، تذبذبت أسعار خام برنت بشكل عام بين 75 و100 دولار أمريكي للبرميل. اعتباراً من 31 ديسمبر 2025، كان سعر خام برنت في بورصة انتركونتيننتال 60.9 دولار أمريكي للبرميل¹.

لقد أدت، وقد تؤدي تقلبات أسعار النفط الخام التي تتبع بها أرامكو السعودية إلى حدوث تباين كبير في نتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية. بالإضافة إلى ذلك، قد يسبب انخفاض الأسعار التي تستطيع أرامكو السعودية بيع النفط الخام بها آثاراً سلبية وجوهرية على نتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية.

1. المصدر: نظرة على السوق، بورصة انتركونتيننتال.

بيئة تنافسية

تعمل أرامكو السعودية في بيئة شديدة التنافسية، وقد يكون للضغوط التنافسية تأثير سلبي وجوهري على أسعار بيع النفط الخام والمنتجات الأخرى.

يشهد بيع النفط الخام منافسة شديدة خارج المملكة. ويتنافس مع أرامكو السعودية في بيع النفط الخام خارج المملكة شركات النفط الوطنية والعالمية التي يملك كثير منها احتياطيات نفط خام ضخمة وموارد مالية كبيرة. ويمثل سعر النفط الخام المنتج وموثوقيته وكميته وجودته وموقعه الجغرافي العوامل الأساس التي تؤثر على المنافسة. وقد تؤثر زيادة الضغوط التنافسية تأثيرًا سلبيًا وجوهريًا على الأسعار التي تتبع بها أرامكو السعودية النفط الخام وعلى حصتها في الأسواق الإقليمية والعالمية.

وبالإضافة إلى ما تقدم، تشهد مصافي ومعامل البتروكيماويات التابعة لأرامكو السعودية خارج المملكة في قطاع التكرير والكيماويات والتسويق منافسة في المناطق الجغرافية التي تتبع

فيها منتجاتها المكررة والكيماوية. وتشمل المنافسة، على سبيل المثال لا الحصر، المصافي ومعامل البتروكيماويات الواقعة في الأسواق المستهدفة أو بالقرب منها، وكذلك المنتجين الدوليين الآخرين للمنتجات المكررة والمواد الكيماوية في الحالات التي تكون فيها المصافي ومعامل البتروكيماويات مستوردة فقط. وتعد كفاءة التشغيل وتكاليف الإنتاج من العوامل الأساس التي تؤثر على المنافسة في أسواق المنتجات المكررة والكيماويات. ولذلك، إذا لم تكن كفاءة التشغيل وتكاليف الإنتاج في مصافي أرامكو السعودية قادرة على المنافسة بالقدر الكافي في المناطق الجغرافية التي تخدمها، فقد يؤثر ذلك تأثيرًا سلبيًا وجوهريًا على أعمال أرامكو السعودية ومركزها المالي ونتائج أعمالها.

التغير المناخي

قد يترتب على المخاوف المتعلقة بالتغير المناخي وآثاره، انخفاض الطلب العالمي على المنتجات الهيدروكربونية والمنتجات القائمة على المواد الهيدروكربونية، مما قد يؤدي إلى تحمل أرامكو السعودية تكاليف إضافية أو إلى استثمارها رأس مال إضافي. وإلى جانب ذلك، قد لا تتمكن أرامكو السعودية من تحقيق طموحها المتمثل في تحقيق الحياد الصفري لانبعاثات الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري ضمن النطاقين (1و2) على مستوى جميع الموجودات التي تديرها وتمتلكها بالكامل بحلول عام 2050.

قد تتسبب المخاوف المتعلقة بالتغير المناخي، التي تظهر في المشاعر العامة وفي السياسات والأنظمة واللوائح الحكومية، والاتفاقيات والمعاهدات الدولية والدعوى القضائية ضد شركات الطاقة، والالتزامات التي تخضع لها شركات الطاقة فيما يتعلق بالحياد الصفري وغيرها من الطموحات والحملات التي تهدف إلى وقف الاستثمار في الوقود الأحفوري والإجراءات الأخرى، في خفض الطلب العالمي على المواد الهيدروكربونية والمنتجات القائمة عليها وللجوء إلى استخدام أنواع أخرى من الوقود الأحفوري ذي انبعاثات كربونية أقل، مثل الغاز أو اللجوء إلى مصادر الطاقة البديلة، وعلى وجه الخصوص، تواجه الحكومات والشركات والمنظمات والأفراد ضغوطًا متزايدة لخفض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، وهو ما أدى حتى الآن إلى اتخاذ إجراءات أخرى للتقليل من استخدام الوقود الأحفوري، وتنفيذ الاتفاقيات الدولية لحد أو خفض الغازات المسببة للاحتباس الحراري. وبالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الأنظمة واللوائح المنظمة للغازات المسببة للاحتباس الحراري تخضع لعمليات إعادة تقييم بشكل مستمر، ويصعب التنبؤ عن آثارها وآثار الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة على أرامكو السعودية. وفيما يتعلق بالدول الأخرى التي لا توجد فيها بيئة تنظيمية حاليًا وتمارس فيها أرامكو السعودية أعمالها أو تتبع فيها منتجاتها، قد تقوم بإصدار قوانين أو أنظمة أو لوائح جديدة منظمة للغازات المسببة للاحتباس الحراري أو تعديل قوانينها أو أنظمتها أو لوائحها ذات العلاقة، وفي الدول الأخرى، قد تصبح أكثر صرامة، ولا سيما مع تنامي المخاوف

المتعلقة بتغير المناخ فقد يختار المستثمرون تخصيص أموالهم للاستثمارات الأخرى، مثل مشاريع الطاقة المتجددة. وقد يؤدي هذا التحول في أولويات الاستثمار إلى خفض رأس المال المتاح للمشاريع القائمة على المواد الهيدروكربونية وأعمال التنقيب. وقد يكون لانخفاض الطلب على المواد الهيدروكربونية ومنتجاتها أو محدودية القدرة على جمع رأس المال للمشاريع أو الاستثمارات الجديدة بشروط مؤاتية وقد يكون له تأثير سلبي وجوهري على أعمال أرامكو السعودية ومركزها المالي ونتائج أعمالها.

وتماشياً مع أهداف المملكة المعلنة ومنتدى مبادرة السعودية الخضراء، أعلنت أرامكو السعودية عن طموحها للوصول إلى الحياد الصفري للنطاقين (1و2) فيما يتعلق بالانبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري في مرافق أعمالها التي تملكها وتديرها بالكامل بحلول عام 2050. ودعمًا لهدف المملكة العربية السعودية بتحقيق الحياد الصفري بحلول عام 2060 من خلال اتباع نهج الاقتصاد القائم على تدوير الكربون، الذي يتضمن عدة أمور منها على سبيل المثال الحد من انبعاثات الكربون، واستخلاص ثاني أكسيد الكربون وتخزينه واستخدامه في إنتاج المواد الكيماوية والوقود ومنتجات أخرى. وقد تتكبد أرامكو السعودية تكاليف ونفقات رأسمالية كبيرة لتحقيق طموحها في الوصول إلى الحياد الصفري. وإلى جانب ذلك، قد لا تتمكن أرامكو السعودية من تحقيق طموحها في الوصول إلى الحياد الصفري بحلول عام 2050.

التطورات الاقتصادية أو السياسية في آسيا

تصدّر الشركة جزءًا كبيرًا من نفطها الخام ومنتجاتها المكررة والكيماوية لعملاء في آسيا، ولذلك، قد يكون للتطورات الاقتصادية أو السياسية السلبية في آسيا تأثير على نتائج أعمال الشركة.

تصدّر الشركة جزءًا كبيرًا من نفطها الخام ومنتجاتها المكررة والكيماوية إلى عملاء في آسيا. وفي عام 2025 و2024، اشترى عملاء في آسيا، بمن فيهم المصافي المنتسبة للشركة ما نسبته 82% و81% على التوالي من صادرات الشركة من النفط الخام. كما تتوقع الشركة تصدير مزيد من النفط الخام إلى قارة آسيا حين تبدأ منشآت التكرير والكيماويات والتسويق الجديدة أعمالها هناك. وبالإضافة إلى ذلك، تُباع المنتجات المكررة والكيماوية والبتروكيماوية وزيوت الأساس والتشحيم النهائية التي تنتجها المشاريع المشتركة للشركة وأعمالها الدولية في قارة آسيا بصفة عامة، داخل الدول التي تُنتج فيها، وتصدّر أيضًا إلى دول أخرى في قارة آسيا.

إذا كان هناك تباطؤ في النمو الاقتصادي أو كساد اقتصادي أو تطورات اقتصادية أو سياسية سلبية أخرى، فقد يسبب ذلك تراجعًا كبيرًا في طلب العملاء في تلك المنطقة على منتجات أرامكو السعودية. كما قد يؤدي حدوث أي تطورات من هذا القبيل في مناطق أخرى من العالم (بما في ذلك الاضطرابات السياسية والاجتماعية، أو النزاعات المسلحة) إلى توجه المنتجين الآخرين إلى توجيه فائض إنتاجهم إلى قارة آسيا، مما يؤدي إلى زيادة حدة المنافسة على استقطاب العملاء في قارة آسيا، الأمر الذي قد يؤثر سلبيًا في الأسعار التي تتبع بها أرامكو السعودية منتجاتها إلى العملاء في تلك المنطقة. وقد يؤثر التراجع الكبير في الطلب على منتجات أرامكو السعودية في قارة آسيا تأثيرًا سلبيًا وجوهريًا على أعمال الشركة ومركزها المالي ونتائج أعمالها.

المخاطر التشغيلية والأخطار

تتعرض أرامكو السعودية لمخاطر تشغيلية وأخطار قد يكون لها تأثير كبير على أعمال الشركة أو تؤدي إلى تكبد الشركة مطلوبات مالية كبيرة وتكاليف باهظة.

تتعرض أرامكو السعودية لمخاطر تشغيلية شائعة في قطاع النفط والغاز والبتروكيميائيات، منها ما يلي:

- تسرب النفط الخام أو الغاز، وحوادث تسربات وتصدمات في خطوط الأنابيب، وتسربات في صهاريج التخزين، والحوادث التي تنطوي على الانفجارات والحرائق وثوران الآبار وتشكل الفوهات الأرضية.
- حالات انخفاض أو انقطاع التيار الكهربائي.
- الأعطال الميكانيكية أو تعطل المعدات.
- الأعطال والحوادث في قطاع النقل.
- الرياح الموسمية الاستوائية والعواصف والفيضانات والكوارث الطبيعية الأخرى (بما في ذلك الأحوال الجوية المرتبطة بالتغير المناخي).
- انسكاب وتسرب المواد الكيميائية، أو انبعاثات المواد أو الغازات السامة أو الخطرة.

وقد تسبب هذه المخاطر ضرراً أو تلفاً في ممتلكات أرامكو السعودية ومرافقها، أو تتسبب في وقوع وفيات أو إصابات أو أضرار بيئية، مما قد يؤثر بشكل كبير على أعمال أرامكو السعودية، أو تؤدي إلى تكبد أرامكو السعودية مطلوبات مالية كبيرة وتكاليف باهظة جزاء الأضرار الواقعة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أرامكو السعودية غير مؤمنة ضد جميع المخاطر، وقد لا يتوفر التأمين ضد مخاطر معينة. (يُرجى الرجوع إلى الخطر: عدم كفاية التأمين). وفي حال تسبب المقاول من الباطن في أي من هذه الأضرار، قد يكون حق رجوع أرامكو السعودية على ذلك المقاول من الباطن مقيداً بالعقد المبرم بينهما، أو بالقدرة المالية لذلك المقاول. وقد تُعطل مثل هذه الأحداث أعمال أرامكو السعودية أو تؤخر مشاريعها، أو تؤثر سلباً على سمعتها، مما قد يكون له تأثير سلبي وجوهري على أعمالها.

وإضافة إلى ما ورد سابقاً، تقع غالبية موجودات أرامكو السعودية في المملكة، وتعتمد أرامكو السعودية اعتماداً كبيراً على شبكة خطوط الأنابيب ومرافق التخزين لنقل النفط الخام والمنتجات عبر المملكة. كما تعتمد أرامكو السعودية على مرافق مهمة لمعالجة نفلها الخام مثل معمل بقيق، أكبر مرافق لمعالجة النفط الخام في أرامكو السعودية، حيث يعالج كميات كبيرة من إنتاج أرامكو السعودية اليومي من النفط الخام. وتجدر الإشارة إلى تعرض خط الأنابيب شرق-غرب، ومعمل الشيبة لسوائل الغاز الطبيعي، ومعمل بقيق، ومعمل المعالجة في خريص، لهجمات في عام 2019. وفي حال تعطلت شبكات النقل الرئيسية ومرافق المعالجة بأرامكو السعودية، فسيكون لذلك تأثير سلبي وجوهري على أعمال أرامكو السعودية ومركزها المالي ونتائج أعمالها. (يُرجى الرجوع إلى الخطر: الأعمال الإرهابية والنزاعات المسلحة).

تنفيذ المشاريع الحالية والمستقبلية

تعتمد قدرة الشركة على تحقيق أهدافها التنموية الاستراتيجية على نجاح تنفيذ المشاريع الحالية والمستقبلية، وقد لا يترتب على تحقيق هذه الأهداف الأثر المرجو منها.

تعتمد قدرة أرامكو السعودية على تحقيق أهداف نموها الاستراتيجي، بشكل جزئي، على نجاحها في تنفيذ المشاريع الرأسمالية في الوقت المحدد وبفاعلية من حيث التكلفة، سواء تلك المشاريع التي تنفذها أرامكو السعودية بمفردها، أو من خلال المشاريع المشتركة أو الشركاء والشركات المنتسبة لها. وتواجه أرامكو السعودية تحديات تتعلق بتطوير هذه المشاريع، وتتضمن:

- التذبذبات التي تشهدها أسعار المواد الهيدروكربونية، والتي يمكن أن تؤثر على قدرة الشركة على تمويل مشاريعها من تدفقاتها النقدية الناتجة من أنشطتها التشغيلية، أو قد تجعل المشاريع أقل جدوى من الناحية الاقتصادية أو تجعلها غير مجدية اقتصاديًا.
- وضع تقديرات أو افتراضات اقتصادية بالاستناد إلى بيانات أو أوضاع عرضة للتغيير، بما في ذلك افتراضات تتعلق بحجم الطلب والأسعار.
- القيود الخاصة بتوفر وتكلفة العمالة الماهرة، والمقاولين والمواد والمعدات والمرافق.
- قدرة الشركة على الحصول على التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع المعنية بشروط مقبولة لديها، أو قدرتها على الحصول على ذلك التمويل أصلاً.
- عدم اليقين بشأن تنفيذ الأنظمة ومدتها والحوافز الداعمة للاستثمارات التي تهدف للحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري.
- صعوبة الحصول على التصاريح اللازمة والامتثال للوائح السارية، وكذلك التعديلات على الأنظمة واللوائح المعمول بها.
- صعوبة التنسيق بين عدد كبير من المقاولين والمقاولين من الباطن العاملين في المشاريع المعقدة.
- القدرة على إيجاد شركاء عالميين في القطاع وإيجاد فرص للاستثمار في قطاع التكرير والكيميائيات والتسويق على الصعيد العالمي.
- العوامل المتعلقة بالسوق الخارجة عن سيطرة أرامكو السعودية والتي قد تؤثر على قدرتها على تمويل تلك المشاريع، بما في ذلك القيود التي قد تمنع أو تحد من قدرة الممولين في الاستثمار في المشاريع المرتبطة بالمواد الهيدروكربونية.
- تنفيذ مشاريع في قطاعات أعمال جديدة أو مبادرات تكنولوجية بما في ذلك استخدام الذكاء الاصطناعي، والتي تمتلك فيها أرامكو السعودية خبرة تشغيلية محدودة أو متعدمة.

وقد أدت هذه التحديات سابقاً، وقد تؤدي مستقبلاً، إلى تأخير إنجاز المشاريع وزيادة تكاليفها. وقد يؤثر التأخر في تنفيذ المشاريع أو زيادة تكاليفها أو عدم تحقيق العوائد المتوقعة منها على أعمال أرامكو السعودية ومستويات الإنتاج المتوقعة. وفي حال حدوث أي مما سبق، فقد تراجع أرامكو السعودية وتسجل هذا الانخفاض في قيمة مشاريعها، بالإضافة إلى تحمل المطلوبات التي ستكون مستحقة للشركاء في الشركات المنتسبة والمشاريع المشتركة وأي عواقب أخرى، وقد يؤثر أي منها تأثيراً سلبياً وجوهرياً على أعمال أرامكو السعودية ومركزها المالي ونتائج أعمالها.

تسعى أرامكو السعودية إلى خفض الكثافة الكربونية في أعمالها ومنتجاتها للمساعدة في الحد من المخاطر واستثمار الفرص المتعلقة بالتغير المناخي. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن بعض شركات النفط والغاز الأخرى قد تستفيد من الحوافز الحكومية أو الإعانات أو الأطر التنظيمية في بعض الولايات القضائية التي تدعم الاستثمارات في حلول الطاقة منخفضة الكربون، مما قد يؤثر على القدرة التنافسية لأرامكو السعودية. كما أن قدرة أرامكو السعودية على تطوير منتجات وحلول منخفضة الانبعاثات الكربونية تعتمد على مدى تقبل السوق ودعم الجهات التنظيمية لهذه المنتجات.

إن الأثر المالي لبعض مشاريع النمو الاستراتيجي التي تقوم بها أرامكو السعودية غير مؤكد. وحتى إن استطاعت أرامكو السعودية تحقيق أهدافها المتعلقة بالنمو الاستراتيجي، فهناك مخاطر بأنها قد لا تعود بالمنفعة والربحية المتوقعة منها، مما قد يؤثر سلبياً وجوهرياً على أعمال أرامكو السعودية ومركزها المالي ونتائج أعمالها.

علاوة على ذلك، تتطلب العديد من مشاريع أرامكو السعودية نفقات رأسمالية كبيرة. وإذا لم تكن التدفقات النقدية الناتجة عن أنشطة التشغيل لأرامكو السعودية والأموال الواردة من موارد تمويل خارجية كافية لتغطية متطلبات النفقات الرأسمالية لأرامكو السعودية، فقد تُضطر أرامكو السعودية إلى إعادة تخصيص رؤوس الأموال المتاحة فيما بين مشاريعها، أو تعديل خطط الإنفاق الرأسمالي الخاصة بها، وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى تأخر بعض المشاريع أو إلغائها، أو تأجيل بعض النفقات الرأسمالية. وقد يؤثر أي تغيير يطرأ على خطط الإنفاق الرأسمالي لأرامكو السعودية تأثيراً سلبياً وجوهرياً على أهداف النمو في أرامكو السعودية، وأعمالها، ومركزها المالي، ونتائج أعمالها.

عدم كفاية التأمين

قد تتكبد أرامكو السعودية خسائر بسبب مخاطر متعلقة بعدم كفاية التأمين.

تعتمد أرامكو السعودية في التأمين ضد المخاطر أساساً على التأمين الذاتي من خلال شركة ستيلر للتأمين التابعة لها، التي تقدم خدمات التأمين لها حصرياً. كما تحصل أرامكو السعودية على خدمات تأمين في بعض المجالات من جهات خارجية بالإضافة للتغطية التأمينية التي تحصل عليها من شركة ستيلر.

وليس لدى أرامكو السعودية تغطية تأمينية ضد جميع المخاطر، وقد لا يغطي تأمينها جميع المسؤوليات الناجمة عن الأحداث المحتملة، وخاصة الأحداث الكارثية، مثل حالات التسرب الكبيرة للنفط الخام، أو الكوارث البيئية، أو الهجمات الإرهابية أو الحروب. وبالإضافة إلى ذلك، لا تملك أرامكو السعودية تأميناً ضد توقف

الأعمال الإرهابية والنزاعات المسلحة

يمكن أن تؤثر الأعمال الإرهابية والنزاعات المسلحة تأثيراً سلبياً وجوهرياً على أرامكو السعودية.

تعرضت مرافق أرامكو السعودية لهجمات إرهابية وغيرها من الهجمات. في مارس 2022 تعرضت إحدى مرافق تخزين أرامكو السعودية في جدة لهجمات بطائرات مسيرة وصواريخ، كما تعرضت مصفاة الرياض لهجمات بطائرات مسيرة في مارس من عام 2021. بالإضافة إلى ذلك، تعرض مرفق بقيق ومرفق المعالجة في خريص لهجمات بطائرات مسيرة وصواريخ في سبتمبر 2019. وقد ترتب على الهجمات التي تعرض لها مرفق بقيق ومرفق المعالجة في خريص انخفاض مؤقت لإنتاج النفط الخام والغاز المصاحب، واتخذت أرامكو السعودية عدداً من الإجراءات للحد من تأثير انخفاض إنتاج النفط العربي الخفيف والنفط العربي الخفيف جداً من خلال الاستفادة من مخزون أرامكو السعودية الموجود خارج المملكة وتبديل درجات النفط الخام المعد للتوريد إلى النفط العربي المتوسط والنفط العربي الثقيل.

احتياطات المواد الهيدروكربونية

تعتمد تقديرات احتياطات الشركة للمواد الهيدروكربونية الثابت وجودها على قدر كبير من التفسيرات والافتراضات والاجتهادات، وقد تؤثر أي اختلافات أو تغييرات كبيرة في الأوضاع الاقتصادية والتشغيلية الحالية على القيمة والحجم التقديريين لاحتياطات أرامكو السعودية الثابت وجودها.

تتوافق تقديرات احتياطات أرامكو السعودية مع التعريفات والقواعد الإرشادية الواردة في برنامج إدارة الموارد البترولية لجمعية مهندسي البترول، وهي المعايير المتعارف عليها دولياً في قطاع النفط والغاز والصادرة عن جمعية مهندسي البترول ومجلس البترول العالمي والجمعية الأمريكية لجيولوجي البترول وجمعية مهندسي تقييم البترول وجمعية الجيوفيزيائيين والاستكشافيين وجمعية علماء الفيزياء البترولية ومحللي سجل الآبار والرابطة الأوروبية لأخصائيي العلوم الجيولوجية والمهندسين. إن عملية تقدير الاحتياطات معقدة بطبيعتها إذ تعتمد بشكل رئيس على المعرفة والخبرة والاجتهاد. وتعتمد تقديرات أرامكو السعودية لحجم احتياطات الشركة من المواد الهيدروكربونية الثابت وجودها على قدر كبير من التفسيرات والافتراضات والاجتهادات فيما يتعلق بالمعلومات الجيولوجية والجيوفيزيائية والهندسية والتعاقدية والاقتصادية المتاحة، بالإضافة إلى معلومات أخرى، وتأخذ في الاعتبار الأوضاع الاقتصادية والتشغيلية الحالية والجدوى التجارية السائدة في تاريخ تحديد تقديرات هذه الاحتياطات.

لا يمكن ضمان دقة وملاءمة التفسيرات والافتراضات والاجتهادات التي استخدمتها أرامكو السعودية لتقدير احتياطاتها الثابت وجودها، حيث يمكن لأي اختلاف كبير

الأعمال في حالة تعطل أعمالها، كما أن بعض أعمال أرامكو السعودية مؤمنة تأميناً منفصلاً عن بقية أعمالها. وإضافة إلى ذلك، لا يمكن تأكيد قدرة أرامكو السعودية على مواصلة تجديد مستويات التغطية التأمينية الحالية وفق شروط مقبولة تجارياً، أو حتى تجديدها على الإطلاق. ونتيجة لذلك، قد تتكبد أرامكو السعودية خسائر كبيرة بسبب المخاطر غير المؤمنة أو المخاطر التي لا يغطي تأمينها كافة الخسائر. وقد يكون لأي خسائر من هذا القبيل تأثير سلبي وجوهري على أعمال أرامكو السعودية، ومركزها المالي، ونتائج أعمالها.

وبالإضافة إلى ذلك، استهدفت طائرات مسيرة خط الأنابيب شرق-غرب في مايو 2019 وحقل الشبية في أغسطس 2019. وقد ترتب على هذه الهجمات توقف قصير لحط الأنابيب واندلاع حرائق، ووقوع أضرار بالبنية التحتية للمعالجة والإنتاج المزوج في مرفق سوائل الغاز الطبيعي في الشبية.

ويمكن أن تؤثر الهجمات الإرهابية أو أي هجمات أخرى أو النزاعات المسلحة على أعمال أرامكو السعودية، وقد تؤثر تأثيراً سلبياً وجوهرياً على أعمال أرامكو السعودية ومركزها المالي ونتائج أعمالها، كما يمكن أن تُكبد الشركة مبالغ ضخمة، وهو ما قد يؤثر على السعر السوقي للأسهم.

عن هذه التفسيرات والافتراضات والاجتهادات أن يؤثر بشكل جوهري على تقديرات كميات احتياطات أرامكو السعودية الثابت وجودها أو قيمتها. وقد تتغير هذه التقديرات بسبب ورود معلومات جديدة من أعمال الإنتاج أو الحفر، أو التعديلات المستقبلية على الطاقة الإنتاجية القصوى المستدامة، أو حدوث تغييرات في العوامل الاقتصادية، بما في ذلك التغيرات المتعلقة بسعر المواد الهيدروكربونية، أو التغيرات في الأنظمة أو اللوائح أو أحكام اتفاقية الامتياز، أو أي أحداث أخرى. وقد يؤدي انخفاض أسعار المواد الهيدروكربونية كذلك إلى اعتبار بعض الاحتياطات الثابت وجودها غير مجددة من الناحية التجارية، مما قد يؤدي إلى انخفاض تقديرات أرامكو السعودية لاحتياطاتها الثابت وجودها، أو انخفاض قيمة موجوداتها، أو تغييرات في نفقات أرامكو السعودية الرأسمالية وخططها الإنتاجية. إضافة إلى ذلك، قد تخضع تقديرات الاحتياطات الثابت وجودها للتغيير بسبب أخطاء في تطبيق القواعد المنشورة والتغيرات في التوجيهات الإرشادية. وقد يؤثر أي انخفاض جوهري في حجم الاحتياطات الثابت وجودها لدى أرامكو السعودية أو قيمتها تأثيراً سلبياً على أعمال أرامكو السعودية وسمعتها.

الأوبئة والجوائح

الأوبئة والجوائح المستقبلية وتأثيرها على الأعمال والأوضاع الاقتصادية وآثارها السلبية المحتملة على أعمال أرامكو السعودية.

قد يكون للأوبئة والجوائح المستقبلية أثر واسع النطاق على الأعمال والأوضاع الاقتصادية، وعلى وجه الخصوص على أعمال أرامكو السعودية، بما في ذلك حجم الطلب على النفط الخام والغاز الطبيعي والمنتجات المكررة والمواد الكيميائية. وعلى سبيل المثال، في عام 2020 قامت الجهات المعنية بالصحة العامة والحكومات على المستويات المحلية والوطنية والدولية بتنفيذ حزمة من التدابير لمكافحة تفشي جائحة كوفيد-19، شملت فرض قيود على السفر، والحجر الصحي الطوعي والإلزامي، وخفض عدد العاملين ممن يزاولون أعمالاً لا تتوفر فيها متطلبات الأعمال الجوهريّة، فضلاً عن القيود على الأنشطة التجارية. وقد أدت هذه الإجراءات إلى انخفاض الطلب على النفط الخام والغاز الطبيعي والمنتجات المكررة والمواد الكيميائية

وكان لها أثر مباشر على أعمال أرامكو السعودية. وإضافة إلى ذلك، فقد تسببت الأوبئة والجوائح في تقلبات الأسواق المالية العالمية وتوجهات المستثمرين وقد يتكرر ذلك مستقبلاً، الأمر الذي قد يؤثر على توفر التمويل لأرامكو السعودية وحجمه ونوعه.

بالإضافة إلى ذلك، إذا عجزت نسبة كبيرة من موظفي أرامكو السعودية عن مزاولة العمل أو اضطرت الشركة إلى إغلاق أي مرافق بسبب تفشي مرضٍ ما أو امتثالاً للقيود الحكومية، فقد تتأثر أعمال أرامكو السعودية تأثراً سلبياً.

المكاسب من صفقات الاستحواذ والتكامل

قد لا تحقق أرامكو السعودية كل أو بعض المكاسب المتوقعة من صفقات الاستحواذ المبرمة حديثاً أو مستقبلاً.

أبرمت أرامكو السعودية، وقد تستمر من وقت لآخر في إبرام، صفقات للاستحواذ على شركات وتقنيات وخدمات ومنتجات وموجودات أخرى. وتتنطوي أي صفقة استحواذ من هذا القبيل على مخاطر مختلفة، مثل عدم قدرة أرامكو السعودية على التقدير الدقيق لقيمة صفقة الاستحواذ ومواطن قوتها وضعفها، أو الأهداف الاستثمارية المرجوة منها، وكذلك عدم قدرتها على توحيد الأعمال أو الموجودات المستحوذ عليها بشكل فعال، أو تحقيق الاستفادة المتوقعة من أوجه التعاون، أو استرداد تكاليف شراء الأعمال أو الموجودات المستحوذ عليها. كما قد تتحمل أرامكو السعودية تكاليف أو مطلوبات وخسائر غير متوقعة فيما يتعلق بأي أعمال أو موجودات تستحوذ عليها، بما في ذلك ما يتعلق بالاحتفاظ بالموظفين الرئيسيين، أو الالتزامات

القانونية (مثل الالتزامات والمطلوبات التعاقدية أو المالية أو التنظيمية أو البيئية أو غيرها)، كما قد تتحمل أرامكو السعودية المخاطر المرتبطة بالأعمال التي استحوذت عليها، والمحافظة على الإجراءات والضوابط ومعايير الجودة وتكاملها. وقد تؤثر هذه الصعوبات على أعمال أرامكو السعودية الجارية، وتشتت انتباه إدارتها وموظفيها، وتزيد مصروفاتها، مما قد يؤثر تأثيراً سلبياً وجوهرياً على أعمال أرامكو السعودية ومركزها المالي ونتائج أعمالها.

أعمال أرامكو السعودية في العديد من الدول

تتعرض أرامكو السعودية لمخاطر مرتبطة بأعمالها في عديد من الدول.

- يتم إجراء جزء من أعمال التكرير والكيميائيات والتسويق في أرامكو السعودية خارج المملكة. وينطوي العمل في العديد من الدول على عدة مخاطر منها، على سبيل المثال لا الحصر:
 - الامتثال لمختلف الأنظمة واللوائح وإدارة التغييرات والتطورات التي تطرأ عليها، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، اللوائح المتعلقة بتحديد الأسعار، وخصوصية البيانات، والأمن السيبراني، والبيئة، والبيع الإجمالي للموجودات، ومصادرة الممتلكات، والغاء الحقوق التعاقدية أو إعادة التفاوض عليها قسرياً.
 - الامتثال للأنظمة الضريبية في عدة دول، وفرض ريع أو ضرائب استقطاع أو ضرائب أخرى جديدة أو زيادتها.
 - إصدار لوائح جديدة لتسعير المعاملات أو تعديل اللوائح الحالية، أو فرض قيود جديدة على التجارة أو الاستثمارات الأجنبية أو السفر.
 - عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي قد يؤدي إلى انخفاض جوهري في حجم الطلب على منتجاتها من قبل العملاء في تلك المنطقة.

- حدوث تغييرات سلبية بسبب العقوبات الاقتصادية والتجارية، وفرض ضوابط على الاستيراد أو التصدير، وتدابير الأمن الوطني، بحيث تؤدي إلى تعطل الأعمال، مثل تأخير منح تراخيص الاستيراد أو التصدير أو رفضها، أو إيقاف التعاملات المالية أو رفضها.
 - ممارسة الأعمال التجارية من خلال عدد من الشركات التابعة، والعمليات والمشاريع المشتركة، والتحديات المحتملة التي تواجه تنفيذ سياسات الشركة وإجراءاتها فيها.
 - تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية.
- كما ينبغي على إدارة الشركة بذل عناية كبيرة وتكريس جهود هائلة عند مزاولة أعمالها في دول مختلفة. وقد يؤثر حدوث أي من المخاطر السابقة تأثيراً سلبياً وجوهرياً على أعمال أرامكو السعودية ومركزها المالي ونتائج أعمالها.

الإدارة العليا والموظفون الرئيسيون

تعتمد أرامكو السعودية على أعضاء إدارتها العليا وموظفيها الرئيسيين.

تعمل أرامكو السعودية في بيئة تنافسية، ويعتمد نجاحها على قدرتها على إيجاد أعضاء لشغل مناصب في الإدارة العليا وموظفين رئيسيين من ذوي التأهيل العالي وتوظيفهم وتطويرهم وتحفيزهم والمحافظة عليهم. وقد يقوم أعضاء الإدارة العليا لأرامكو السعودية والموظفون الرئيسيون فيها بإنهاء عقود عملهم لدى أرامكو السعودية أو ترك مناصبهم لأسباب خارجة عن إرادة أرامكو السعودية. وفي حال استقال العديد من خبراء أرامكو السعودية في مجال النفط والغاز خلال فترة وجيزة نسبيًا،

قد يكون من الصعب عليها أن تقوم بتعيين عدد كافٍ من الخبراء البديلين والمحافظة عليهم، وإذا لم تتمكن أرامكو السعودية من توظيف أعضاء الإدارة العليا والموظفين الرئيسيين الآخرين من ذوي المهارات والخبرات اللازمة والاحتفاظ بهم، فقد يؤثر ذلك تأثيرًا سلبيًا وجوهريًا على أعمال الشركة ومركزها المالي ونتائج أعمالها.

الاعتماد على أنظمة تقنية المعلومات

تعتمد أعمال أرامكو السعودية على موثوقية وأمن أنظمة تقنية المعلومات فيها.

تعتمد أرامكو السعودية على أمن المعلومات المهمة والأنظمة والتقنيات التشغيلية في عدة أمور من بينها التنقيب عن المواد الهيدروكربونية وتطويرها وإنتاجها وتخزينها وتوزيعها ومعالجة السجلات المالية ومعلومات الملكية والملكية الفكرية والمعلومات الشخصية والبيانات التشغيلية والمراسلات بين الإدارة والموظفين والشركاء التجاريين واستخدامها وحمايتها. وقد تؤثر الحوادث الإلكترونية تأثيرًا سلبيًا على هذه الأعمال أو غيرها، لا سيما فيما يتعلق بأنظمة التحكم الصناعية، وقد تسبب أضرارًا مادية أو إصابات أو خسائر في الأرواح أو أضرارًا بيئية. وتعد أنظمة أرامكو السعودية هدفًا حيويًا للهجمات الإلكترونية المعقدة التي تشنها بعض الدول والمخترقون الإجراميون، حيث تتصدى أرامكو السعودية بشكل دائم للعديد من محاولات الوصول غير المصرح به لأنظمتها. وبينما تسعى أرامكو السعودية للمحافظة على بنية تحتية آمنة لشبكة البيانات لتفادي خسارة البيانات المهمة والتأكد من سلامة التشغيل والاستمرارية، تظل أرامكو السعودية معرضة لتمكن المخترقين، الذين تتوفر لديهم الموارد اللازمة، من النجاح في اختراق أنظمتها. ولم يترتب حتى الآن على أي

من هذه المحاولات أثر جوهري على الأداء المالي لأرامكو السعودية أو على سمعتها. ومع ذلك، تظل طبيعة أي هجمات إلكترونية مستقبلية وحجمها غير معلومين، كما يستمر ازدياد مستوى تعقيد تهديدات الأمن السيبراني والهجمات الإلكترونية المدعومة بالذكاء الاصطناعي، بما في ذلك تقنيات التزييف العميق، الأمر الذي قد يزيد من مخاطر وقوع حوادث والأمن السيبراني أو اختراق البيانات أو الهجمات الإلكترونية. وقد تؤدي مثل هذه الحوادث إلى تكبد تكاليف كبيرة، بما في ذلك مصاريف التحقيق واستعادة الأوضاع إلى حالتها الطبيعية، والتدقيق التنظيمي، والمسؤولية القانونية، وفقد المعلومات الشخصية أو معلومات العمل الحساسة أو المعلومات المتعلقة بجهات خارجية، وقد يؤثر ذلك تأثيرًا سلبيًا وجوهريًا على أعمال أرامكو السعودية وسمعتها.



المخاطر المتعلقة بالجوانب القانونية والتنظيمية

الدعاوى والإجراءات
القضائية

واجهت أرامكو السعودية دعاوى وإجراءات قضائية في الماضي وقد تتعرض لها مستقبلاً.

واجهت أرامكو السعودية، ولا تزال تواجه، دعاوى قضائية كبيرة، معظمها في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية. وتضمنت أهم تلك الدعاوى القضائية في الولايات المتحدة الأمريكية ادعاءات بانتهاك قوانين مكافحة الاحتكار، لأسباب يُعزى بعضها لعضوية المملكة العربية السعودية ومشاركتها في منظمة أوبك. وقد تضمنت تلك الدعاوى مطالبات واسعة النطاق، بما في ذلك تعويضات تصل إلى ثلاثة أضعاف حجم الضرر المدعى به، ونزع ملكية موجودات الشركة في الولايات المتحدة الأمريكية ومصادرة أرباحها. وكان من الممكن أن يكون لهذه المطالبات، في حالة صدور أحكام مؤيدة لها، تأثير سلبي وجوهري على أرامكو السعودية. وحتى هذا التاريخ، رُفِضَت دعاوى انتهاك قوانين مكافحة الاحتكار المتعلقة بمنظمة أوبك استناداً إلى الدفوع السيادية المختلفة التي يكفلها القانون الأمريكي. ومع ذلك، لا يمكن لأرامكو السعودية أن تضمن صدور الأحكام لصالحها في القضايا المرتبطة بمنظمة أوبك أو أي قضايا أخرى حال اللجوء إلى هذه الدفوع مستقبلاً. وقد تواجه أرامكو السعودية والشركات المنتسبة لها دعاوى مماثلة في أماكن أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، يُخشى صدور أنظمة في المستقبل قد تُبطل أو تفوّض بعض الدفوع السيادية.

أيضاً، قد تواجه أرامكو السعودية والشركات المنتسبة لها زيادة في الدعاوى القضائية بسبب زيادة التركيز على مخاوف التغير المناخي. وقد أقيمت بالفعل دعاوى مرتبطة بالتغير المناخي ضد شركات تعمل في قطاع النفط والغاز، من قبل شركات خاصة ومساهمي تلك الشركات، والمنظمات المعنية بالشأن العام والمدعين العامين والمدن وغيرها من البلديات، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. وتسعى هذه الدعاوى القضائية إلى تحقيق مجموعة من التعويضات، منها التعويض المادي عن الأضرار السابقة والمستقبلية المزعومة الناتجة عن التغير المناخي، والحصول على أوامر قضائية تلزم شركات الطاقة بالحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري. إضافة إلى ذلك، تتعرض الشركات العاملة في قطاع النفط والغاز لعدد متزايد من الدعاوى القضائية التي تنطوي على ادعاءات بوقوع أضرار نتيجة لمساهمة تلك الشركات في التغير المناخي، والإخفاق في حماية البيئة من آثار أعمالها، وإخفاء المعلومات المتعلقة بالأثر المترتب من استخدام منتجاتها على التغير المناخي، وغيرها من الأمور المماثلة. ولقد كانت شركة موتيفا طرفاً في العديد من هذه الدعاوى، وقد تصبح أرامكو السعودية والشركات المنتسبة لها طرفاً في دعاوى مماثلة مستقبلاً.

كما تتعرض الشركات التي تعمل في قطاع النفط والغاز لعدد متزايد من الدعاوى القضائية التي تنطوي على مزاعم بأن بعض التصريحات العلنية من قبل هذه الشركات، والمتعلقة بالقضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة، أو أهدافها المتعلقة بخفض الانبعاثات الكربونية لمستوى الحياد الصفري، والذي يجعل منها حملات ذات تصريحات بيئية غير كافية أو باطلة ومضللة ترمي فقط لتحسين الصورة البيئية لتلك الشركات. من الممكن أن تخضع أرامكو السعودية لهذا النوع من الدعاوى.

وقد يؤدي التعرض لدعاوى قضائية إلى تحمل تكاليف باهظة (تتضمن عقوبات مدنية أو جنائية أو كليهما، أو تعويضات، أو فرض تدابير تجارية على الواردات)، والزام أرامكو السعودية بتخصيص موارد كبيرة وتشثنت انتباه الإدارة، وأي من ذلك قد يؤثر تأثيراً سلبياً وجوهرياً على أعمال أرامكو السعودية ومركزها المالي ونتائج أعمالها.

وإضافة إلى ذلك، قد تتأثر صادرات أرامكو السعودية أو الشركات المنتسبة لها من النفط الخام والمنتجات المكررة والكيماويات إلى الدول الأجنبية بالدعاوى، أو الإجراءات النظامية، أو التحقيقات، أو النزاعات القضائية أو الاتفاقيات التي تؤدي إلى فرض تدابير تجارية على الواردات، بما في ذلك رسوم مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية، والتدابير الوقائية، وتراخيص الاستيراد، والاشتراطات الجمركية وفرض تعريفات أو حصص جديدة أو زيادتها أو تطبيق أي شكل من أشكال الحظر. وتتوقف احتمالية تعرض الشركة لهذه التدابير والأثر الناجم عنها على قوانين الدولة الأجنبية التي تستورد هذه المنتجات وعلى اتفاقيات التجارة الدولية السارية. وقد تتخذ الدول الأجنبية مثل هذه التدابير لأسباب سياسية أو لأسباب أخرى، منها الأسباب التي لا تتعلق بأنشطة أرامكو السعودية وأعمالها. ونظراً لأن الشركة تصدر غالبية منتجاتها، فقد تؤثر هذه التدابير تأثيراً سلبياً وجوهرياً على أعمال أرامكو السعودية، ومركزها المالي، ونتائج أعمالها.

وبالإضافة إلى ذلك، أبرمت المملكة اتفاقيات تجارية دولية، مثل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، التي تتضمن التزامات من قبل المملكة فيما يتعلق بأنظمتها ولوائحها وممارساتها التي تؤثر على التجارة الدولية. وقد ترمي المملكة اتفاقيات أخرى من هذا القبيل مستقبلاً. وقد يكون لامثال المملكة لهذه الالتزامات تأثير مباشر أو غير مباشر على أرامكو السعودية، بل قد يضطرها لتغيير أعمالها بشكل ينتج عنه تكبد تكاليف أعلى أو يؤثر تأثيراً سلبياً وجوهرياً على أعمالها، ومركزها المالي، ونتائج أعمالها. وإذا اعتبرت المملكة غير ملتزمة بذلك، قد تتعرض أعمال أرامكو السعودية التجارية للفحص والتدقيق، وقد تخضع صادرات أرامكو السعودية أو الشركات المنتسبة لها لتدابير تصحيحية محتملة مثل الرسوم، مما قد يؤثر تأثيراً سلبياً وجوهرياً على أعمال أرامكو السعودية ومركزها المالي ونتائج أعمالها.

التغيرات التنظيمية

تعمل أرامكو السعودية في قطاع منظم، وقد تتأثر أعمالها بسبب حدوث تغييرات تنظيمية.

يحكم قطاع النفط والغاز في المملكة أنظمة ولوائح مختلفة، وقد يؤثر أي تغيير يطرأ على الأنظمة أو اللوائح أو السياسات أو الممارسات المتعلقة بقطاع النفط والغاز في المملكة تأثيرًا سلبيًا وجوهريًا على أعمال أرامكو السعودية ومركزها المالي ونتائج أعمالها. وعلى الرغم من أن اتفاقية الامتياز تنص على فترة أولية مدتها أربعين (40) عامًا، سوف تمديدها الحكومة لمدة عشرين (20) عامًا بشرط استيفاء أرامكو السعودية لشروط محددة تتوافق مع ممارسات التشغيل الحالية (كما يمكن تعديل اتفاقية الامتياز وتمديدها لفترة إضافية تبلغ أربعين (40) عامًا رهناً بموافقة أرامكو السعودية والحكومة على شروط التمديد)، إلا أن أرامكو السعودية لا تضمن عدم إلغاء الحكومة لاتفاقية الامتياز كليًا أو جزئيًا أو عدم إدخال تعديلات تؤثر سلبًا على حقوق أرامكو السعودية المتعلقة بالامتياز، الأمر الذي سيؤثر بشكل كبير وسلبى على أعمال أرامكو السعودية ومركزها المالي ونتائج أعمالها.

العقوبات والقيود التجارية

الأثار السلبية المحتملة للعقوبات والقيود التجارية وأنظمة مكافحة الرشوة والفساد على أعمال أرامكو السعودية.

تزاول أرامكو السعودية أعمالها في الوقت الحالي، وقد تقرر مستقبلًا الدخول في أعمال جديدة، في مناطق تخضع لقيود تجارية وقد يخضع بعض الأطراف لعقوبات، بالإضافة إلى قوانين مكافحة الرشوة والفساد التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة، وغيرها من الهيئات التي لها صلاحية فرض مثل هذه العقوبات، علمًا بأن القوانين واللوائح التي تحكم العقوبات والقيود التجارية والرشوة والفساد معقدة وخاضعة للتغيير، فعلى سبيل المثال، زادت العقوبات المفروضة على روسيا ومنتجاتها وبعض مواطنيها وكياناتها عقب اندلاع النزاع بين روسيا وأوكرانيا، وقد يفرض عليها المزيد من العقوبات في المستقبل.

وقد تتعرض أعمال أرامكو السعودية لآثار سلبية وجوهريّة جراء العقوبات المفروضة على الأطراف التي تتعامل معها أو التي تتضرر أسواقها بالقيود التجارية، ولا تضمن أرامكو السعودية أن توفر سياساتها وإجراءاتها المتعلقة بالحوكمة والامتثال وأخلاقيات العمل (بما في ذلك السياسات الخاصة بالعقوبات والقيود التجارية ومكافحة الفساد والرشوة) لها الحماية ضد سوء السلوك

التراخيص والتصاريح الحكومية

يجب أن تحصل أرامكو السعودية على الرخص والتصاريح والموافقات الحكومية والمحافظة على سرّياتها وتجديدها من أجل إدارة أعمالها.

تشمل الحقوق الممنوحة لأرامكو السعودية بموجب اتفاقية الامتياز جميع التراخيص والتصاريح والموافقات اللازمة لمزاولة أعمال المواد الهيدروكربونية وما يتعلق بها من أنشطة داخل المملكة، غير أنه يتعين على أرامكو السعودية استخراج وتجديد هذه التراخيص والتصاريح والموافقات بموجب نظام المواد الهيدروكربونية ونظام إمدادات الطاقة (الذي حل محل نظام إمدادات الغاز وتسعيه ودخل حيز التنفيذ في مارس 2023). وإضافةً إلى ذلك، يتعين على أرامكو السعودية الحصول على التراخيص والتصاريح والموافقات اللازمة في المناطق التي تزاول فيها أعمالها أو تباع فيها منتجات، وبعض الأنشطة الأخرى غير المرتبطة بأعمال المواد الهيدروكربونية.

ولا يمكن الجزم بتمكن أرامكو السعودية من استصدار كافة التراخيص أو التصاريح أو الموافقات اللازمة، وفي حالة تعذر استصدار أو تجديد التراخيص أو التصاريح أو الموافقات

وإضافةً إلى ذلك، تخضع أعمال أرامكو السعودية ومنتجاتها وعدد من القوانين والأنظمة في الدول التي تعمل بها أو تباع منتجاتها فيها، وتؤدي هذه القوانين والأنظمة إلى إيجاد بيئة قانونية وتنظيمية تتسم في كثير من الأحيان بالتعقيد والتغير وعدم اليقين التي تواجه أعمال أرامكو السعودية التشغيلية وأنشطتها التجارية. ويمكن أن تؤثر تغييرات القوانين أو الأنظمة وكيفية تفسيرها وتنفيذها على جميع جوانب أعمال أرامكو السعودية.

من جانب موظفيها أو شركائها التجاريين، وقد يترتب على ذلك عقوبات مدنية أو جنائية كبيرة أو تأثير سلبي وجوهري على أعمال أرامكو السعودية. وإضافةً إلى ذلك، ففي حال تعرض أرامكو السعودية للعقوبات مستقبلاً نتيجة لتعاملاتها مع أطراف أخرى أو غيرها، فقد تؤدي تلك العقوبات إلى إجراءات حظر ضد أرامكو السعودية أو تجميد موجوداتها، أو وضع قيود على قدرة المستثمرين على تداول الأوراق المالية التي تصدرها أرامكو السعودية، أو أي تبعات سلبية أخرى. وقد تؤثر هذه العقوبات تأثيرًا سلبيًا وجوهريًا على أعمال أرامكو السعودية، ومركزها المالي، ونتائج أعمالها.

اللازمة، أو إلغائها أو إنهائها، فإن ذلك قد يؤدي إلى تعطيل أعمال أرامكو السعودية وقد يترتب عليه عقوبات مالية وغيرها مما قد يكون له تأثير سلبي وجوهري على أعمال أرامكو السعودية ومركزها المالي ونتائج أعمالها.

اللوائح البيئية

تخضع أعمال أرامكو السعودية للأنظمة واللوائح المتعلقة بحماية البيئة والصحة والسلامة. وقد أدت المخاوف المتزايدة بشأن الاستخدام الآمن للعديد من المواد، ومن بينها المواد الكيميائية والبلاستيكية، وتأثيرها المحتمل على البيئة، إلى إصدار لوائح أكثر صرامة، وقد تؤدي تلك المخاوف إلى فرض لوائح جديدة.

تخضع أعمال أرامكو السعودية للأنظمة واللوائح المتعلقة بحماية البيئة والصحة والسلامة. وتنظم هذه الأنظمة واللوائح، ضمن أمور أخرى، إنتاج المواد الخطرة، وتخزينها، والتعامل معها، واستخدامها، والتخلص منها، ونقلها، وانبعاثات المواد الخطرة، والتخلص منها، واستخدام المياه الجوفية وتلوثها، وصحة موظفي أرامكو السعودية، وسلامتهم، وصحة وسلامة المجتمعات التي تزاوّل فيها الشركة أعمالها. ويمكن أن يؤدي التقيد بهذه الأنظمة واللوائح إلى تكبد الشركة تكاليف باهظة. وقد تخضع أرامكو السعودية حال عدم امتثالها للأنظمة واللوائح السارية لغرامات مالية أو للإغلاق الكلي أو الجزئي لأعمالها الخاضعة لتلك الأنظمة واللوائح. وبين حين وآخر، تغلق أرامكو السعودية بعض مرافقها لضمان امتثالها للأنظمة واللوائح المعمول بها.

اللوائح المتعلقة بجودة الهواء في المملكة تفرض معايير واشتراطات أكثر صرامة على الانبعاثات الصادرة عن عدة أنواع من المنشآت. وفي حال لم تلتزم أرامكو السعودية بالقوانين واللوائح المعمول بها، قد يكون هناك مخاطر متعلقة بتكبد نفقات تصحيحية جوهرية لتعديل وضع منشآت أرامكو السعودية لتكون متوافقة مع متطلبات اللوائح. كما قد يؤدي التفسير الصارم للأنظمة واللوائح الحالية، أو التعديلات التي تطرأ عليها، أو سن أنظمة ولوائح جديدة، إلى فرض التزامات جديدة على أرامكو السعودية، أو إلحاق آثار سلبية بأعمالها، ومركزها المالي، ونتائج أعمالها.

وقد تضطر أرامكو السعودية أيضًا إلى (1) تحمل تكاليف باهظة مرتبطة بالتحقيق، وتنظيف وإعادة تأهيل الأراضي الملوثة أو المياه أو الأنظمة البيئية، وتحمل تكاليف مرتبطة بمطالبات تعويض عن الأضرار بالملكيات، (2) مواجهة مطالبات بالتعويض عن وفيات أو إصابات لأشخاص بسبب تعرضهم لمواد خطرة، أو بسبب وقوع تأثيرات سلبية على الموارد الطبيعية وممتلكات الآخرين نتيجة لأعمال أرامكو السعودية (ويتضمن ذلك احتمالات الإصابة جراء عمليات نقل المواد والمنتجات الخطرة، أو اللقيم، أو التلوث الكيميائي). وقد تؤثر هذه التكاليف أو المطالبات تأثيرًا سلبيًا وجوهريًا على أعمال أرامكو السعودية، ومركزها المالي، ونتائج أعمالها. وعلى وجه الخصوص، أضافت شركة موتيفا وشركات أخرى تزاوّل أعمالها في قطاع تكرير البترول وتسويقه في الولايات المتحدة الأمريكية في السابق غاز الميثيل ثالثي بوتيل الإيثر إلى البنزين، مما أدى إلى رفع دعاوى قضائية على تلك الشركات ومن بينها موتيفا، لا تزال منظورة أمام القضاء، على خلفية الآثار البيئية المرتبطة بانبعاث غاز

الميثيل ثالثي بوتيل الإيثر في فترات ماضية في الولايات المتحدة الأمريكية. ويسعى المدعون عمومًا في هذه القضايا إلى توزيع المسؤولية على مجموعات كبيرة من شركات النفط للحصول على تعويضات ضخمة. وقد يتم في المستقبل رفع قضايا ومطالبات إضافية تتعلق باستخدام هذه المادة، بما في ذلك المطالبات المتعلقة بمزاعم الإصابة الشخصية. وقد تواجه شركة موتيفا دعاوى قضائية تطالبها بدفع مطالبات مالية كبيرة على خلفية استخدام هذه المادة.

وإضافة إلى ذلك، أدت المخاوف المتعلقة بالمواد الكيميائية والبلاستيكية، بما في ذلك المخاوف المرتبطة بمدى سلامة استخدامها وتأثيرها المحتمل على البيئة، وأسهم المواد البلاستيكية في التغيير المناخي، إلى زيادة المطالبات برفع مستوى سلامة المنتجات وتقليل استخدام المواد البلاستيكية وحماية البيئة وإعادة التدوير. وقد نتج عن ذلك استحداث لوائح أكثر صرامة، ومن المحتمل أن تصدر لوائح جديدة تنظم استخدامها تؤدي إلى نشوء مطالبات من المساهمين. كما يمكن أن تؤدي تلك المخاوف إلى عدم الحصول على الموافقات النظامية، أو تأخر إصدارها، أو عدم استمرار صلاحيتها، أو زيادة التكاليف المتعلقة بالامتثال للوائح التي تفرض مزيدًا من القيود، أو تأخر إطلاق المنتجات من المواد الكيميائية أو البلاستيكية، وعدم تقبل السوق لها، أو انخفاض حجم مبيعاتها، أو وقف إنتاجها، أو فرض ضغوط مستمرة لوضع أنظمة أكثر صرامة، وزيادة الدعاوى القضائية المرتبطة بها. وقد يكون لأي من ذلك تأثير سلبي على أعمال أرامكو السعودية ومركزها المالي ونتائج أعمالها وسمعتها.

آلية سعر التكافؤ

قد تتغير آلية سعر التكافؤ الذي تدفعه الحكومة لأرامكو السعودية والمتعلق بالمبيعات المحلية لبعض المواد الهيدروكربونية.

تلتزم أرامكو السعودية، بموجب اتفاقية الامتياز، بتلبية كامل الطلب المحلي من المواد الهيدروكربونية والمنتجات البترولية وغاز البترول المسال من خلال الإنتاج المحلي أو الاستيراد. وعملاً باللوائح التنظيمية السارية في المملكة، تلتزم أرامكو السعودية ببيع النفط الخام وبعض المنتجات المكررة والمواد الكيميائية لجهات أخرى داخل المملكة وفقاً للأسعار التي تحددها الحكومة. وقد أدت هذه الأسعار المحددة في فترات سابقة إلى تحقيق إيرادات أقل من الإيرادات التي كان من الممكن أن تحققها أرامكو السعودية فيما لو قامت بتصدير المنتجات نفسها إلى الخارج.

وعملاً بآلية سعر التكافؤ، تعوض الحكومة أرامكو السعودية عن الإيرادات التي تخسرها بصورة مباشرة نتيجة بيعها هذه المنتجات في المملكة بالأسعار المحددة من قبل الحكومة. وبموجب هذه الآلية، تستحق الشركة تعويضاً عن الفرق بين الأسعار المحددة من جانب الحكومة وسعر التكافؤ لهذه المبيعات.

وإضافةً إلى ذلك، يتم تنظيم أسعار الغاز الطبيعي في المملكة من جانب الحكومة، ويحدد مجلس الوزراء السعر الذي يدفعه العملاء المحليون في العادة، واعتباراً من 17 سبتمبر 2019، طبقت الحكومة آلية سعر تكافؤ لتعويض أرامكو السعودية عن الإيرادات التي تخسرها بصورة مباشرة نتيجة بيع منتجات الغاز في المملكة بالأسعار المحلية للغاز التي تحددها الحكومة، في سبيل ضمان

حصول أرامكو السعودية على معدل عائد مناسب عن كل مشروع، وبموجب هذه الآلية، تستحق أرامكو السعودية تعويضاً عن الفرق بين الأسعار المحلية للغاز وسعر المزيج لهذه المبيعات.

ولا تضمن أرامكو السعودية أن آلية سعر التكافؤ لن تلغى أو تعدل بأحكام أقل ملاءمة مقارنةً بالأحكام الحالية. وبالإضافة إلى ذلك، ففي حال كان سعر التكافؤ أقل من السعر المحدد بالنسبة للسوائل، أو كان سعر المزيج أقل من السعر المحلي للغاز بالنسبة للغاز الطبيعي، فستقوم أرامكو السعودية بدفع قيمة الفرق لصالح الحكومة. وقد يؤثر ذلك تأثيراً سلبياً وجوهرياً على أرباح أرامكو السعودية، وتدفعاتها النقدية، ومركزها المالي، ونتاج أعمالها.

المخاطر المتعلقة بالمملكة

التوجيه الحكومي بشأن الطاقة الإنتاجية القصوى المستدامة

تحدد الحكومة سقف إنتاج المملكة من النفط الخام والمستهدف من الطاقة الإنتاجية القصوى المستدامة.

تحدد الحكومة سقف إنتاج المملكة من النفط الخام في إطار ممارستها لحقوقها السيادية. وبناءً على ذلك، فقد تقرر الحكومة وفقاً لتقديرها الخاص، زيادة أو خفض مستوى الحد الأقصى لإنتاج النفط الخام في المملكة، في أي وقت، وفقاً لأهدافها الاستراتيجية السيادية المتعلقة بأمن الطاقة أو لأي سبب آخر.

وتسهيلاً لتنفيذ التغييرات السريعة في كميات الإنتاج، تُلزم الحكومة أرامكو السعودية بالمحافظة على مستوى الطاقة الإنتاجية القصوى المستدامة، اتساقاً مع الصلاحية المطلقة للحكومة في تحديد مستوى الطاقة الإنتاجية القصوى المستدامة ونظام المواد الهيدروكربونية، وتتحمل أرامكو السعودية تكاليف كبيرة للمحافظة على مستوى الطاقة الإنتاجية القصوى المستدامة وقد استخدمت كميات ضخمة من هذه الطاقة الاحتياطية سابقاً، إلا أنه لا يوجد ما يضمن استخدامها لتلك الطاقة الاحتياطية مستقبلاً. وقد قررت الحكومة سابقاً، وربما تقرر مستقبلاً، زيادة الطاقة الإنتاجية القصوى المستدامة المستهدفة. وبتاريخ 30 يناير 2024، وجهت الحكومة (ممثلة في وزارة الطاقة) أرامكو السعودية بالمحافظة على الطاقة الإنتاجية

القصوى المستدامة عند مستواها الحالي البالغ 12.0 مليون برميل في اليوم من النفط الخام. وقد تتطلب الزيادات المستقبلية في الطاقة الإنتاجية القصوى المستدامة أن تتحمل أرامكو السعودية نفقات رأسمالية إضافية كبيرة.

وقد لا تؤدي قرارات الحكومة المتعلقة بإنتاج المستوى الأقصى للنفط الخام والطاقة الإنتاجية القصوى المستدامة، والتكاليف التي تتحملها أرامكو السعودية جراء الامتثال لهذه القرارات، إلى تحقيق أرامكو السعودية أقصى عوائد ممكنة. فعلى سبيل المثال، قد لا تتمكن أرامكو السعودية من إنتاج كميات أكبر من النفط الخام، استجابةً لانخفاض الأسعار أو ارتفاعها، مما قد يحد من قدرتها على تحقيق إيرادات إضافية، أو رفع إنتاجها لزيادة المنتجات في قطاع التكرير والكيماويات والتسويق. وقد يكون لأي من هذه الإجراءات تأثير سلبي وجوهري على أعمال أرامكو السعودية، ومركزها المالي، ونتائج أعمالها.

الطلب المحلي على الغاز

إذا كان النمو في الطلب المحلي على الغاز أقل من المتوقع، فقد لا تحقق أرامكو السعودية العوائد المتوقعة على استثماراتها في البنية التحتية في مجال الغاز.

يفرض الامتياز على أرامكو السعودية تلبية الطلب المحلي على الغاز والذي من المتوقع أن ينمو بشكل كبير بحلول عام 2030 بسبب استمرار النمو الاقتصادي والصناعي، بالإضافة إلى خطط الحكومة لاستخدام الغاز بدلاً من حرق السوائل في قطاع المرافق. وتقوم أرامكو السعودية، استجابةً للزيادة المتوقعة في الطلب على الغاز في المملكة، بعدة مشاريع لزيادة إنتاجها للغاز. وقد تشمل النفقات التي تتكبدها أرامكو السعودية فيما يخص الاستثمار في البنية التحتية في قطاع الغاز، النفقات المتعلقة بحفر الآبار، وتطوير المرافق الحالية وبناء مرافق جديدة لاستيعاب الكميات الإضافية، متضمنة مرافق معالجة الغاز وخطوط الأنابيب وشبكات التوزيع، بما في ذلك شبكة الغاز الرئيسية

ومرافق التخزين. وتجنّب أرامكو السعودية أرباحها من مبيعات الغاز الطبيعي للمستهلكين المحليين بناءً على قدر استهلاكهم. وعليه، إذا كان الطلب المحلي على الغاز دون المتوقع، قد لا تتمكن أرامكو السعودية من تحقيق العوائد المتوقعة على استثماراتها في البنية التحتية في مجال الغاز، مما قد يؤثر تأثيراً سلبياً وجوهرياً على أعمال أرامكو السعودية ومركزها المالي ونتائج أعمالها.

قطاع المواد الهيدروكربونية

ترتبط الميزانية الحكومية في المملكة ارتباطاً وثيقاً بقطاع المواد الهيدروكربونية.

ساهم قطاع النفط بنسبة 25.9% و26.1% من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للمملكة في السنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2025 و2024، على التوالي. بالإضافة إلى ذلك، ساهم قطاع النفط بنحو 54.2% وبنسبة 60.1% من إجمالي الإيرادات الحكومية في السنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2025 و2024، على التوالي.

ومن المتوقع أن تواصل الحكومة الاعتماد في تحقيق جزء كبير من إيراداتها على الربح والضرائب وتوزيعات الأرباح من أرامكو السعودية والدخل الآخر الذي تحصل عليه من قطاع المواد الهيدروكربونية. ولذلك، فقد يؤثر أي تغيير في أسعار النفط الخام، والمكثفات، وسوائل الغاز الطبيعي، والمنتجات النفطية، والمواد الكيماوية والغاز الطبيعي، أو غيرها من الأحداث الأخرى،

التي تؤثر سلباً على نتائج أعمال أرامكو السعودية، تأثيراً جوهرياً على مؤشرات الاقتصاد الكلي للمملكة، بما في ذلك الناتج المحلي الإجمالي، وميزان المدفوعات، والتجارة الخارجية، وكمية النقد المتاح للحكومة. وفي حال وجود عجز في التمويل الذي تحصل عليه الحكومة أو اتخاذ قرار بالسعي للحصول على مزيد من الإيرادات من المواد الهيدروكربونية، فقد تلجأ الحكومة إلى تعديل النظام المالي الذي يخضع له منتجوا المواد الهيدروكربونية في المملكة، بما فيهم أرامكو السعودية. وقد يكون لأي تغييرات من هذا القبيل تأثير سلبي وجوهري على أعمال أرامكو السعودية، ومركزها المالي، ونتائج أعمالها.

1. تم تعديل أرقام المقارنة لتعكس البيانات الفعلية، حيثما انطبق ذلك.

عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي

يمكن أن يؤثر عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاضطرابات والنزاعات المسلحة القائمة أو المحتملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على نتائج أعمال أرامكو السعودية ومركزها المالي.

يقع المقر الرئيس لأرامكو السعودية وكذلك تزاوّل جزءًا كبيرًا من أعمالها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي تحظى بأهمية استراتيجية وجيوسياسية كبيرة، وشهدت عديدًا من المخاوف السياسية والأمنية والاضطرابات الاجتماعية. فعلى سبيل المثال، في السنوات الأخيرة، شهدت عدد من دول المنطقة اضطرابات داخلية شديدة تمثلت في خروج مظاهرات عامة، وارتقت في بعض الحالات إلى اندلاع نزاعات مسلحة، وهجمات إرهابية، ونزاعات دبلوماسية، وتدخلات عسكرية أجنبية، وتغيير للحكومات. وقد لا تهدأ هذه الاضطرابات الاجتماعية والمشاكل السياسية والأمنية الأخرى، بل قد تتفاقم أكثر وربما تمتد إلى غيرها من الدول. وتقع بعض مرافق أرامكو السعودية وبنيتها التحتية واحتياطياتها بالقرب من حدود دول تضررت من هذه المشكلات، أو يحتمل أن تتضرر منها. ولا يمكن الجزم بأن هذه الاضطرابات السياسية أو الأمنية أو الاجتماعية لن تؤثر تأثيرًا سلبيًا وجوهريًا على أعمال أرامكو السعودية ومركزها المالي ونتائج أعمالها.

بالإضافة إلى ذلك، تُصدر أرامكو السعودية أغلب إنتاجها من النفط الخام عبر طرق التصدير المستخدمة دوليًا. وبصفة خاصة، فإن مضيق هرمز والبحر الأحمر وقناة السويس مسارات رئيسة لنقل النفط الخام للشركة، وتقع في مناطق تشهد اضطرابات سياسية أو نزاعات مسلحة من وقت لآخر. ومثال على ذلك، في 27 أبريل 2023 و3 مايو 2023، تعرضت ناقلتا نفط تابعتان لشركات نفط أخرى لاحتجاز من قبل القوات الإيرانية بالقرب من مضيق هرمز. وبالإضافة إلى ذلك، تسبب شن الهجمات بالطائرات المسيّرة والصواريخ في البحر الأحمر خلال شهر يناير 2024 في تعطيل حركة التجارة البحرية عبر قناة السويس. إن النزاعات السياسية أو المسلحة أو الأحداث الأخرى،

ارتباط الريال السعودي بالدولار الأمريكي

قد يتأثر المركز المالي لأرامكو السعودية ونتائج أعمالها تأثرًا سلبيًا إذا قررت المملكة فك ارتباط سعر صرف الريال السعودي بالدولار الأمريكي.

اعتمدت أرامكو السعودية الدولار الأمريكي كعملة وظيفية في تعاملاتها نظرًا لبيع معظم منتجاتها في الأسواق العالمية بالدولار الأمريكي. تتفق أرامكو السعودية جزءًا من نفقاتها الرأسمالية ومصروفاتها التشغيلية بالريال السعودي، في حين أن جزءًا كبيرًا من إيراداتها ومطلوباتها طويلة الأجل مقيدة بالدولار الأمريكي. وقد تم ربط سعر صرف الريال السعودي بالدولار الأمريكي في المملكة منذ عام 1986. فإذا تغيرت سياسة المملكة في ربط الريال السعودي بالدولار الأمريكي مستقبلًا، وارتفعت قيمة الريال السعودي مقابل الدولار الأمريكي، فقد تواجه أرامكو السعودية زيادة كبيرة في تكاليف أعمالها القائمة بالريال السعودي، وقد يكون لهذه الزيادة تأثير سلبي وجوهري على أعمال أرامكو السعودية، ومركزها المالي، ونتائج أعمالها. بالإضافة إلى ذلك،

مثل تلك الواردة سابقًا، والتي قد تعيق أرامكو السعودية عن استخدام مضيق هرمز أو البحر الأحمر أو قناة السويس وغيرها من طرق النقل الدولية، قد تؤثر تأثيرًا سلبيًا وجوهريًا على أعمال أرامكو السعودية ومركزها المالي ونتائج أعمالها.

إضافةً إلى ذلك، تقع أغلب موجودات أرامكو السعودية وأعمالها في المملكة، ومن ثم، فقد تتأثر بالظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المملكة أو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أو تؤثر عليها من وقت لآخر. كما قد تؤثر أي تغييرات غير متوقعة على الظروف السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية تأثيرًا سلبيًا وجوهريًا على أعمال أرامكو السعودية، مما يؤثر بدوره تأثيرًا سلبيًا وجوهريًا على أعمال أرامكو السعودية ومركزها المالي ونتائج أعمالها أو استثماراتها السابقة أو المستقبلية.

ليس ذلك فحسب، بل قد تؤدي أي من الأحداث الموضحة فيما سبق إلى زعزعة الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وقد تؤثر تأثيرًا سلبيًا وجوهريًا على رغبة المستثمرين في الاستثمار في المملكة، أو في الشركات القائمة في المملكة، مما قد يؤثر تأثيرًا سلبيًا على القيمة السوقية لأسهم الشركة.

تدفع أرامكو السعودية توزيعات أرباح إلى الحكومة، بصفتها مساهمًا في الشركة، بالدولار الأمريكي، وللمساهمين الآخرين بالريال السعودي. وعليه، ففي حال فك ربط الريال السعودي بالدولار الأمريكي، وزادت قيمة الريال السعودي بالمقارنة بالدولار الأمريكي، فقد تضطر أرامكو السعودية إلى إنفاق مبالغ نقدية إضافية لتمويل أي توزيعات أرباح بالريال السعودي، وقد يكون لمثل هذه التغييرات تأثير سلبي وجوهري على المركز المالي لأرامكو السعودية.

المشاريع الحكومية

قد تتلقى أرامكو السعودية توجيهات من الحكومة بإقامة مشاريع أو المساعدة في تنفيذ مبادرات تخرج عن نطاق الأعمال الأساس لأرامكو السعودية، وقد لا تتلاءم مع أهدافها التجارية المباشرة.

تلقت أرامكو السعودية توجيهات من حكومة المملكة في السابق، وقد تتلقى توجيهات منها في المستقبل، بإقامة مشاريع أو تقديم المساعدة في مبادرات تخرج عن نطاق الأعمال الأساس لها، بهدف تعزيز أهداف الحكومة الاقتصادية أو الاجتماعية أو غيرها، مستفيدة من خبرات أرامكو السعودية ومواردها وقدراتها التشغيلية. فعلى سبيل المثال، وجهت الحكومة أرامكو السعودية في السابق بتطوير مشاريع بنية تحتية ضخمة وتنفيذها، وتقديم المساعدة الإدارية واللوجستية وغيرها من المساعدات الفنية لمبادرات حكومية معينة. وتنص اتفاقية الامتياز على أن تبرم أرامكو السعودية عقودها مع الجهات الحكومية أو تجري ترتيباتها المتعلقة بتوريد المواد الهيدروكربونية أو الخدمات الأخرى وما إلى ذلك وفق أسس تجارية بحتة. وفي 5 سبتمبر 2019، أبرمت أرامكو السعودية والحكومة اتفاقية إطارية تنظم الخدمات

التي تقدمها أرامكو السعودية إلى الحكومة. وبالرغم مما تمثله هذه المشاريع والمبادرات من أهمية وطنية للمملكة بشكل عام، واتساقها مع المصالح التجارية لأرامكو السعودية على المدى البعيد، فإنها غالباً ما تكون خارج نطاق الأعمال الأساس لأرامكو السعودية، وتتعارض دائماً مع أهدافها التجارية المباشرة. وإذا وجهت الحكومة أرامكو السعودية بتنفيذ مشاريع مستقبلية على أسس غير تجارية، فقد يؤثر ذلك تأثيراً سلبياً وجوهرياً على مركزها المالي ونتائج أعمالها.